

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

أبرز العناوين

News Brief

(24 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

الإسكوا/ESCWA

- باحثون وأكاديميون يناقشون تقرير التنمية الثقافية العاشر (المدينة الإخبارية)
- «المرأة العربية» تشارك اجتماع «التكنولوجيا أمل المساواة بين الجنسين» (أخبار اليوم)
- " المرأة العربية " تناقش دراسة التكنولوجيا لتحقيق المساواة بين الجنسين في مقر الأمم المتحدة (المواطن)
- 2500 خبير من 120 بلداً في "منتدى الأمم المتحدة للبيانات" بالإمارات (الوطن)
- الأمم المتحدة تناقش أولويات تمويل التنمية في المنطقة العربية (الدستور)
- باحثون وأكاديميون يناقشون في «شومان» تقرير التنمية الثقافية (الرأي)
- باحثون وأكاديميون يناقشون في "شومان" تقرير التنمية الثقافية العاشر (دنيا الوطن)
- انطلاق فعاليات منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات غداً (البيان)
- الأمم المتحدة: 90% من البيانات استُحدثت في العامين الماضيين (الخليج)
- الأردن- باحثون وأكاديميون يناقشون تقرير التنمية الثقافية العاشر (MENAFN)
- انطلاق الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 في دبي (الشعب أونلاين)
- أحمد بن محمد يشهد انطلاق الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة للبيانات بدبي (الوطن)

المدينة نيوز :- أكد باحثون وأكاديميون أهمية ما جاء في التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، خصوصاً فيما يتعلق بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ندوة مشتركة بين مؤسسة عبد الحميد شومان ومؤسسة الفكر العربي (بيروت) لمناقشة تقرير التنمية الثقافية العاشر "الابتكار أو الأندثار: "البحث العلمي واقعه وتحدياته وأفاقه"، وعقدت مساء أمس الاثنين في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي بعمان، اعتبروا أن أبرز ما يتسم به التقرير؛ هو جمعه بين التشخيص والتحليل والاستشراف، وتركيزه على الصلة الوثيقة والروابط العضوية بين أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. ونبه المشاركون في الندوة التي حضرها نخبة من المثقفين والباحثين والأكاديميين، إلى ضرورة تفعيل المثقف والمبدع على الساحة الثقافية داخل المنطقة العربية وخارجها، ودوره في تفعيل الحركة الثقافية.

ولفتت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة شومان فالنتينا قسيسية، أن التقرير يمثل خطوة مهمة، كونه يؤشر على كثير من الاختلالات التي يعاني منها البحث العلمي العربي، وهو ينظر بعين الأهمية إلى ضرورة الالتفات إلى الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة.

ودعا مدير عام مؤسسة الفكر العربي الدكتور هنري العويط، لتحويل الرؤى التي رسمها التقرير إلى سياسات، وترجمة التوصيات التي صاغها خططاً واستراتيجيات، وكذلك ضرورة رعاية البحث العلمي ودعمه وتمويله وتعزيزه وتطويره، مؤكداً أهمية الإغلاء من شأن الابتكار، باعتباره حاجة ملحة وأولوية مطلقة وضمانة المستقبل. ورأى رئيس مجلس أمناء جامعة البترا الدكتور عدنان بدران، أن التقرير جاء في طابع شمولي ومتكامل يربط مخرجات البحث العلمي بالابتكار لتوليد التكنولوجيا، وربط ذلك في التنمية الشاملة والمستدامة التي دعت إليها هيئة الأمم المتحدة لتحقيق أجندة تنمية العام 2030. وطالب بدران بإعادة صناعة التعليم من خلال خطاب عربي معاصر، يؤدي إلى الفكر الخلاق والخيال والاستلهام - أي الابتكار ومهارات التفكير الناقد وبناء مهارات الذكاء والتساؤل والتحليل والاستنتاج ومملكة البحث والاستقصاء ، والوصول إلى حلول جذرية للمشكلات التي نعاني منها.

واعتبر الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة أن التقرير يحمل الكثير من الأدلة المهمة، خصوصاً أن ما تمر به البلدان العربية الآن من أزمات يعود إلى فشل وقصور مزمينين في تمثّل المعرفة واستثمارها وتطويرها وإعادة إنتاجها بغية إحراز غايات التنمية الشاملة والمستدامة. ودعا الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الدكتور عمرو سلامة، إلى ضرورة مراجعة المقررات الدراسية بشكل دوري بحيث تواكب في محتواها التطورات الراهنة في العالم، من حيث أساليب التعليم والتدريب والتقييم والمعايير الراهنة في العالم.

وأشارت المدير التنفيذي لمركز الإسكوا للتكنولوجيا ريم نجداي، إلى نتائج دراسة أجراها المركز حول التنمية المستدامة العام 2015، أظهرت أن دعم منظومة الإبداع والابتكار وتشجيع الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لا يمكن لها أن تتحقق إلا بدعم الحكومات. وخلص الأكاديمي في الجامعة

الأردنية، الدكتور ضياء عرفة الى أن المعرفة هي الطريق المحتوم إلى التنمية الشاملة، وبغير الابتكار فإن المصير الحتمي هو مواجهة الاندثار. واختتمت الندوة مع مداخلة المدير العام لأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم الدكتور منيف الزعبي، الذي بين أن ضعف الابتكار في الدول العربية يتمثل في قلة عدد براءات الاختراع المسجلة مقارنة بدول مثل تركيا وماليزيا. ويشار إلى أن التقرير جاء في خمسة فصول هي البحوث العلمية والتعليم العالي، ورافعة الابتكار والتنمية، والثقافة والتوجهات العلمية المتاحة، والابتكار والتطوير التكنولوجي: آليات بناء اقتصاد المعرفة، والبحوث في خدمة المجتمع، كما تضمن التقرير 25 ورقة بحثية امتدت على أكثر من 500 صفحة.

«المرأة العربية» تشارك اجتماع «التكنولوجيا أمل المساواة بين الجنسين» (أخبار اليوم)

الثلاثاء، 23 أكتوبر 2018

يشارك منظمة المرأة العربية في اجتماع الخبراء لمناقشة وإقرار المسودة الأولى لدراسة بعنوان «التكنولوجيا كأمل متجدد لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية: واقع أم وهم؟» الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا «الاسكوا»، وذلك بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة اللبنانية بيروت يومي 24 و25 أكتوبر 2018.

ويشارك في الاجتماع مجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين للإستفادة من الخبرات الدولية وستخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات للأطراف المعنية من جهات حكومية وغير حكومية.

" المرأة العربية " تناقش دراسة التكنولوجيا لتحقيق المساواة بين الجنسين في مقر الأمم المتحدة (المواطن)

الثلاثاء 23/أكتوبر/2018

أعلنت منظمة المرأة العربية عن مشاركتها في اجتماع الخبراء لمناقشة وإقرار المسودة الأولى لدراسة بعنوان " التكنولوجيا كأمل متجدد لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية : واقع أم وهم؟" والذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا "الاسكوا" ، وذلك بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة اللبنانية بيروت يومي 24 و25 أكتوبر 2018.

وأضافت المنظمة : "يشترك في الاجتماع مجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين للإستفادة من الخبرات الدولية وستخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات للأطراف المعنية من جهات حكومية وغير حكومية."

وكانت المنظمة افتتحت أمس أعمال الدورة التدريبية المتخصصة الأولى للسيدات في الدول العربية في مجال مراقبة الإنتخابات العامة، والتي تعقدها منظمة المرأة العربية بالتعاون مع مؤسسة "ويستمنستر" الديمقراطية بجمهورية مصر العربية وتستمر لمدة ثلاثة أيام.

2500 خبير من 120 بلداً في "منتدى الأمم المتحدة للبيانات" بالإمارات (الوطن)

الثلاثاء 23 أكتوبر 2018

يشارك الأردن في فعاليات الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، الذي يقام في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة بمشاركة نخبة من القادة وصناع القرار وأكثر من 2500 خبير ومختص في مجال البيانات من أكثر 120 بلداً حول العالم.

وتحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، انطلقت فعاليات الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، الذي يقام على مدى 3 أيام بمشاركة نخبة من القادة وصناع القرار.

وتناقش الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 من خلال 80 جلسة رئيسة تفاعلية نقاشية يشارك فيها أكثر من 400 متحدث عالمي تسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة وتحسين استخدام البيانات والإحصاءات لتحقيق التغيير نحو مستقبل أفضل للمجتمعات الإنسانية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030، كما يتخلله عروض حول البيانات المرئية التفاعلية، وحلقات نقاش تقليدية، تتيح للمشاركين الفرصة للتفاعل وتبادل الأفكار والآراء وتعزيز القدرات على تسخير البيانات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وسيكون تحسين استخدام البيانات والإحصاءات بالغ الأهمية لتحقيق الرؤية التحويلية لمستقبل أفضل لصالح الإنسان والأرض، كما هو وارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في الأمم المتحدة في عام 2015.

وينعقد المؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة في مدينة الجميرا في دبي، ويجمع بين أبرز منتجي ومستخدمي البيانات للمساهمة في إطلاق مبادرات مبتكرة تساهم في تحسين نوعية البيانات الصادرة حول الصحة، والهجرة، واللاجئين، والتعليم، والدخل، والبيئة، وحقوق الإنسان، وغيرها من مجالات التنمية المستدامة.

ويشارك من الأردن مدير عام الإحصاءات العامة الأردنية د.قاسم الزعبي كخبير دولي إحصائي اقتصادي مختص في مجال نشر وتوفير وتحليل البيانات الإحصائية وطنياً ودولياً، من خلال تقديم ثلاث أوراق عمل تتضمن تعزيز القدرات في مجال البيانات وتحديث الإحصاءات الوطنية وجسر فجوة التطور في دول ما تحت الأزمات، وأهمية زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإحصاءات الأردنية التي عززت نشر جودة البيانات الإحصائية.

واستعرض الزعبي أهمية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حيث بين أن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية تزود ما يعادل 47% من مجموع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهمية وضرورة توفير بيانات تغطي مؤشرات أكثر في المستقبل.

وتستضيف الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات لعام 2018، بدعم من شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وسيشارك في تنظيم المنتدى عدد من الشركاء، من بينهم الحكومات، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة "يونيسف"، ومجموعة باريس 21 "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ومؤسسة الأمم المتحدة، والعديد من منظمات وهيئات المجتمع المدني.

واختارت الأمم المتحدة دولة الإمارات لاستضافة المنتدى العالمي للبيانات لعام 2018 بعد منافسة مع دول متقدمة تقدمت لاستضافة الدورة الثانية من المنتدى، منها سويسرا وفنلندا والمكسيك ودول أخرى.

وتناقش الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 من خلال 80 جلسة رئيسة تفاعلية نقاشية يشارك فيها أكثر من 400 متحدث عالمي تسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة وتحسين استخدام البيانات والإحصاءات لتحقيق التغيير نحو مستقبل أفضل للمجتمعات الإنسانية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030، كما يتخلله عروض حول البيانات المرئية التفاعلية، وحلقات نقاش تقليدية، تتيح للمشاركين الفرصة للتفاعل وتبادل الأفكار والآراء وتعزيز القدرات على تسخير البيانات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد اتفقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على تنظيم هذا المنتدى بناء على توصية من فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة والتابع للأمم المتحدة.

وسيكون تحسين استخدام البيانات والإحصاءات بالغ الأهمية لتحقيق الرؤية التحويلية لمستقبل أفضل لصالح الإنسان والأرض، كما هو وارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

ويكتسب المنتدى أهمية خاصة، فهو ينعقد تحت مظلة الأمم المتحدة في مدينة الجميرا في دبي، ويجمع بين أبرز منتجي ومستخدمي البيانات للمساهمة في إطلاق مبادرات مبتكرة تساهم في تحسين نوعية البيانات الصادرة حول الصحة، والهجرة، واللاجئين، والتعليم، والدخل، والبيئة، وحقوق الإنسان، وغيرها من مجالات التنمية المستدامة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة 90% من البيانات في العالم قد استُحدثت في العامين الماضيين، وأن حجم البيانات سيرتفع بنسبة 40% سنوياً. ويتيح التوسع في مصادر البيانات الجديدة، الناجم أساساً عن التكنولوجيات النقلة والرقمية والفضائية، فرصاً واسعة النطاق لإيجاد الحلول المبتكرة التي ينبغي دمجها مع آليات وهياكل البيانات الرسمية.

ووقّعت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء اتفاقية مع هيئة أبوظبي للأنظمة والخدمات الذكية، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز فرص وآفاق العمل المشترك لدعم وإنجاح استضافة دولة الإمارات لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، الذي يقام برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال الفترة من 22 ولغاية 24 من شهر أكتوبر الجاري بمشاركة نخبة من القادة ومجموعة من كبار صنّاع القرار، بالإضافة إلى أكثر من 1500 خبير ومختص.

ويتيح تنظيم الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة للبيانات العالمي 2018 فرصة بناء علاقات مع منظمات وهيئات وشركات ومؤسسات وجامعات وخبراء من جميع أنحاء العالم، ويساهم في نشر ثقافة أهداف التنمية المستدامة 2030، وإيجاد منصة مثالية لتكثيف التعاون مع مختلف الفئات.

وأكد رئيس الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، د. فهد بن سليمان التخيفي، أن المنتدى الذي يشارك فيه نخبة من القادة وصناع القرار والمختصين في مجال البيانات والإحصاء من الفعاليات الدولية المتخصصة في علم البيانات والإحصاء على مستوى العالم أنه يُعدّ فرصة للشراكة الحقيقية بين الأجهزة الإحصائية في دول المنطقة والمنظمات ذات العلاقة.

كما يعد فرصة سانحة لمنتجي ومستخدمي البيانات لمناقشة أحدث التقنيات ذات الصلة بالمجالات الإحصائية وللمساهمة والتفاعل وتبادل الأفكار والآراء في تبني عدد من المبادرات المبتكرة التي من شأنها تطوير البيانات المؤثرة في مؤشرات التنمية المستدامة.

وقال الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي المدير العام للإدارة المركزية للإحصاء بالإنابة بدولة الكويت عثمان عبدالله العثمان، مما لا شك فيه أن البيانات الإحصائية هي جزء من حياتنا اليومية، وبت الناس معتادين رؤيتها في صورها المختلفة "كالرسوم البيانية، والمعدلات والنسب المئوية والاحتمالات، المتوسطات والتوقعات"، التي تعرض من قبل المحللين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والرياضيين.

الأحد 21/أكتوبر/2018

يعقد غداً في القاهرة اجتماع تنسيقي إقليمي لحشد الأموال اللازمة لتمويل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، بمشاركة مندوبين عن وكالات إقليمية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومؤسسات مالية كبرى.

ومن المقرر، وفقاً لبيان وزعه المكتب الإعلامي للأمم المتحدة بالقاهرة، أن يشارك في الاجتماع الـ24 لآلية التنسيق الإقليمي أكثر من 60 مشاركاً وخبيراً في جلسة خاصة حول تمويل التنمية من أجل إيجاد طرق لدعم البلدان العربية في وضع أطر عمل للتمويل المتكامل وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة من أجل وضع سياسات موحدة ومتناسقة أكثر مع المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية.

وقال الدكتور محمد علي الحكيم، الأمين التنفيذي للجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا): "ما زال الوضع الاقتصادي والمالي المرتقب للمنطقة العربية غير مستقر. سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تغيير الذهنية والمقاربة والمساءلة. وهناك حاجة إلى إعادة بناء الهيكلة الاقتصادية وإعادة وضع استراتيجيات الاستثمار وتحديد الموارد اللازمة لدعم خطط التنمية المستدامة الوطنية."

والإسكوا هي إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة التي تدعم جهود الدول الأعضاء فيها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل عام 2030.

وعام 2015، قدّرت الإسكوا أنّ موارد المنطقة العربية - سواء أكانت الاستثمارات المحلية أو الخارجية إضافة إلى المساعدات الرسمية للتنمية التي تتلقاها المنطقة - كافية لسدّ العجز في تمويل التنمية، إلا أنّ استثمارها في تنمية المنطقة لا يتمّ بطريقة فعّالة كتطوير القطاع الخاص وتنويع الاقتصادات وتعزيز النمو. كذلك، فإنّ تكلفة النزاعات آخذة بالارتفاع حيث أنّ خسائر قلة الأنشطة الاقتصادية والأضرار المادية تتراوح بين 752 و856 مليار دولار أمريكي. وهناك احتمال كبير بأن يؤدي الإنفاق العسكري المتزايد إلى صرف النظر أكثر فأكثر عن متطلبات تمويل التنمية في المنطقة إذ يبلغ نحو 5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (بين 2011 و2016) مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويأتي هذا الاجتماع بعد أسبوعين من إعلان الأمين العام للأمم المتحدة للإستراتيجية الجديدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن العناصر الرئيسية لدور الأمم المتحدة في هذا المجال والخطوات التي يمكن اتخاذها لتسريع وتعميق عملية تحوّل النظم المالية من أجل توفير تمويل فعّال للتنمية. ومن أبرز المبادئ التوجيهية في هذه الاستراتيجية أن يكون التمويل مستداماً.

ومن المتوقع أن يتحدث في الاجتماع مدير مكتب تمويل التنمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافيد حنيف عن أحدث الاتجاهات العالمية لتمويل التنمية وانعكاساتها الإقليمية. ويقول في هذا الإطار: "من أهم التحديات التي تواجهها الدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي حشد الأموال اللازمة للاستثمار في الأهداف العالمية. ويجب الاستفادة من جميع الموارد العامة والخاصة والدعم الدولي من أجل تلبية الحاجات الهائلة للاستثمار. ومتى اعتمدت الاستراتيجيات المالية الوطنية، يمكن للدول أن تتبناها بخطط عمل خاصة بها فترشد الأمم المتحدة وغيرها حول كيفية تقديم الدعم لها."

وكانت آلية التنسيق الإقليمي قد تأسست وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 199846 لعقد "اجتماعات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في كل منطقة من المناطق الخمس على حدة (إفريقيا؛ آسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا)، وذلك بهدف تحسين التنسيق وتطويره بين برامج عمل مؤسسات الأمم المتحدة في كل منطقة".

23-10-2018

أكد باحثون وأكاديميون أهمية ما جاء في التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، خصوصًا فيما يتعلق بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة .

واعتبروا أن أبرز ما يتسم به التقرير؛ هو جمعه بين التشخيص والتحليل والاستشراف، وتركيزه على الصلة الوثيقة والروابط العضوية بين أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهةٍ أخرى .

ونبه المشاركون إلى ضرورة تفعيل المثقف والمبدع على الساحة الثقافية داخل المنطقة العربية وخارجها، ودوره في تفعيل الحركة الثقافية.

جاء ذلك في إطار ندوة مشتركة بين مؤسسة عبد الحميد شومان ومؤسسة الفكر العربي (بيروت) لمناقشة تقرير التنمية الثقافية العاشر "الابتكار أو الاندثار: "البحث العلمي واقعه وتحدياته وآفاقه"، استضافها منتدى شومان الثقافي، أمس الاثنين، بحضور نخبة من المثقفين والباحثين والأكاديميين.

وفي كلمتها الترحيبية قالت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة شومان فالنتينا قسيسية، "نستضيف في هذه الندوة نخبة من الباحثين الذين يناقشون ما اشتمل عليه تقرير التنمية الثقافية العاشر الذي أطلقته مؤسسة الفكر العربي هذا العام تحت عنوان "الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه."

أهمية التقرير تنبئ، وفق قسيسية، "من الموضوعات التي يبحثها؛ فالبحث العلمي يمثل اليوم شرياننا رئيسيا لتقدم الأمم والشعوب، أما الابتكار، فهو التطبيق العملي للجهود البحثية التي تستطيع أن تتخطى التحديات المفروضة على المجتمعات، لتقلها من طور إلى طور."

وبينت أن التقرير يمثل خطوة مهمة، كونه يؤشر على كثير من الاختلالات التي يعاني منها البحث العلمي العربي، وهو ينظر بعين الأهمية إلى ضرورة الالتفات إلى الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة.

مدير عام مؤسسة الفكر العربي د. هنري العويط، بين أن التقرير يندرج في صُلب رسالة المؤسسة، وفي صميم نشاطاتها، لافتا إلى أن المؤسسة أولت منذ انطلاقتها الأولى في العام 2000، قضايا التنوير والتنمية والتطوير في العالم العربي اهتمامها البالغ .

التقرير، بحسب العويط، ركز على المردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والثقافة العلمية، والنشر العلمي، كما سلط الضوء على أنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وما شهدته من تطورات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي.

ودعا العويط لتحويل الرؤى التي رسمها التقرير إلى سياسات، وترجمة التوصيات التي صاغها خطأً واستراتيجيات، وكذلك ضرورة رعاية البحث العلمي ودعمه وتمويله وتعزيزه وتطويره، مؤكداً أهمية الإغلاء من شأن الابتكار، باعتباره حاجة ملحة وألوية مطلقة وضمانة المستقبل .

أما رئيس مجلس أمناء جامعة البتراد.عدنان بدران، فرأى أن التقرير جاء في طابع شمولي ومتكامل يربط مخرجات البحث العلمي بالابتكار لتوليد التكنولوجيا، بما في ذلك ربط ذلك في التنمية الشاملة المستدامة التي دعت إليها هيئة الأمم المتحدة لتحقيق أجندة تنمية العام 2030 .

وطالب بدران بإعادة صناعة التعليم من خلال خطاب عربي معاصر، يؤدي إلى الفكر الخلاق والخيال والاستلهام - أي الابتكار ومهارات التفكير الناقد وبناء مهارات الذكاء والتساؤل والتحليل والاستنتاج وملكة البحث والاستقصاء والوصول إلى حلول جذرية للمشكلات التي نعاني منها، منوهاً إلى أن عدد الجامعات والمراكز العلمية العربية توسعت أفقياً لتتجاوز 800 جامعة ومؤسسة علمية .

فيما اعتبر الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية د. معين حمزة أن التقرير يحمل الكثير من الأدلة الهامة، خصوصاً أن ما تمر به البلدان العربية الآن من أزمات يعود إلى فشل وقصور مُزمنين في تمثّل المعرفة واستثمارها وتطويرها وإعادة إنتاجها بغية إحراز غايات التنمية الشاملة والمُستدامة .

"هل يمثل البحث العلمي أساساً كافياً لضمان التكامل العربي؟ لماذا لا تهتم الجامعات في الوطن العربي بإنشاء مراكز أبحاث؟"، تساؤلان رأى حمزة أن التقرير حاول الإجابة عليهما .

وبحسبه، فإن البلدان العربية تعاني من شح الدراسات والأبحاث في مضمار العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها على أصعدة التنمية المختلفة، وهي لن تتمكن، بالتالي، من تحقيق غايات التنمية وتكريس الانسجام المجتمعي.

الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية د. عمرو سلامة، قال في مداخلته إن "التعليم حق من حقوق الإنسان، ولا ينبغي أن يحرم منه فرد لأسباب اقتصادية أو عرقية أو دينية أو جهوية؛ فالفيصل الوحيد هو قدرته على الاستمرار في تلقيه والنجاح في اجتياز متطلباته الأكاديمية المقررة."

وذهب سلامة إلى ضرورة مراجعة المقررات الدراسية بشكل دوري بحيث تواكب في محتواها التطورات الراهنة في العالم، من حيث أساليب التعليم والتدريب والتقييم والمعايير الراهنة في العالم.

لكن دعم البحث العلمي من خلال توفير التمويل اللازم له، رأى سلامة أنه من مسؤولية الدولة، إلى جانب الجهات الأخرى المستفيدة من مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية، داعياً في هذا الصدد، إلى تحفيز المؤسسات المختلفة لتخصيص جانب من موازاتها للبحث والتطوير.

من جهتها، بينت المدير التنفيذي لمركز الإسكوا للتكنولوجيا ريم نجاوي، أنداسة أجراءها "الإسكوا" حول التنمية المستدامة العام 2015، قد لاحظت أن دعم منظومة الإبداع والابتكار وتشجيع الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لا يمكن لها أن تتحقق إلا بدعم الحكومات .

ورأت أن المنطقة العربية أقل المناطق تكاملاً على جميع الأصعدة، وأن التقرير هو دعوة لتكثيف الجهود للعمل في هذه المنطقة، مبيّنة أن الوضع الراهن يحتاج من الحكومات العربية إعادة النظر في سياساتها .

الأكاديمي في الجامعة الأردنية، د. ضياء عرفة رأى أن التقرير تحلى بطابع التجدد والحداثة في الأفكار حول التعليم العالي، مستقبلاً بتقليل الجزء المعتمد على الماضي، وزيادة الجزء الخاص بتطوير الثقافات المستقبلية، والمكاملة لها؛ استناداً إلى قوامها من الدراسات الاستراتيجية المبنية على استقرار الماضي، ومراجعة الحاضر، واستشراف المستقبل.

وركز التقرير، بحسب عرفة، على أبرز الأزمات التي تمر بها البلدان العربية؛ ليخلص إلى أن المعرفة هي الطريق المحتوم إلى التنمية الشاملة، وبغير الابتكار فإن المصير الحتمي هو مواجهة الاندثار.

وتحقيقاً لطريق الابتكار، أوضح عرفة أنه ينبغي اتباع نظرية التغيير، التي تشمل على مجموعة متناسقة من الأنشطة المنظمة المرتبة لإنتاج مخرجات (أو مسارات مؤثرة) قابلة للتطوير لتتلاءم مع ما يستحق من تحولات داخلية وخارجية لإحداث تنمية مستدامة.

واختتمت الندوة مع مداخلة المدير العام لأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم د. منيف الزعبي، الذي بين أن ضعف الابتكار في الدول العربية يتمثل في قلة عدد براءات الاختراع المسجلة مقارنة بدول مثل تركيا وماليزيا.

ووفقاً للزعبي، فإن دولاً عدة في العالم نجحت خلال العقود الخمسة الأخيرة، في توظيف أدوات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار؛ للمساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والهند، على سبيل المثال.

يشار إلى أن التقرير جاء في خمسة فصول هي البحوث العلمية والتعليم العالي، ورافعة الابتكار والتنمية، والثقافة والتوجهات العلمية المتاحة، والابتكار والتطوير التكنولوجي: آليات بناء اقتصاد المعرفة، والبحوث في خدمة المجتمع، كما تضمن التقرير 25 ورقة بحثية امتدت على أكثر من خمسمئة صفحة.

و"الفكر العربي"؛ هي مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية، ليس لها ارتباط بالأنظمة أو بالتوجهات الحزبية أو الطائفية. وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتراز بثوابت الأمة ومبادئها وقيمها وأخلاقيها بنهج الحرية المسؤولة. تعنى المؤسسة بمجالات المعرفة المختلفة، وتسعى لتوحيد الجهود الفكرية والثقافية وتضامن الأمة والنهوض بها والحفاظ على هويتها.

أما "شومان"؛ فهي مؤسسة لا تهدف لتحقيق الربح، تعنى بالاستثمار في الإبداع المعرفي والثقافي والاجتماعي للمساهمة في نهوض المجتمعات في الوطن العربي من خلال الفكر القيادي والأدب والفنون والابتكار المجتمعي.

انطلاق فعاليات منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات غداً (البيان)

21 أكتوبر 2018

تحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تنطلق غداً فعاليات الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، الذي يقام على مدى ثلاثة أيام بمشاركة نخبة من القادة وصناع القرار وأكثر من 2500 خبير ومختص في مجال البيانات من أكثر 120 بلداً حول العالم.

وتستضيف الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات لعام 2018، بدعم من شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وسيشارك في تنظيم المنتدى عدد من الشركاء، من بينهم الحكومات، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومجموعة باريس 21 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومؤسسة الأمم المتحدة، والعديد من منظمات وهيئات المجتمع المدني.

واختارت الأمم المتحدة دولة الإمارات لاستضافة المنتدى العالمي للبيانات لعام 2018 بعد منافسة مع دول متقدمة تقدمت لاستضافة الدورة الثانية من المنتدى، منها سويسرا وفنلندا والمكسيك ودول أخرى.

وتناقش الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 من خلال 80 جلسة رئيسة تفاعلية نقاشية يشارك فيها أكثر من 400 متحدث عالمي تسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة وتحسين استخدام البيانات والإحصاءات لتحقيق التغيير نحو مستقبل أفضل للمجتمعات الإنسانية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030، كما يتخلله عروض حول البيانات المرئية التفاعلية، وحلقات نقاش تقليدية، تتيح للمشاركين الفرصة للتفاعل وتبادل الأفكار والآراء وتعزيز القدرات على تسخير البيانات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد اتفقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على تنظيم هذا المنتدى بناء على توصية من فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة والتابع للأمم المتحدة.

وسيكون تحسين استخدام البيانات والإحصاءات بالغ الأهمية لتحقيق الرؤية التحويلية لمستقبل أفضل لصالح الإنسان والأرض، كما هو وارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

ويكتسب المنتدى أهمية خاصة، فهو ينعقد تحت مظلة الأمم المتحدة في مدينة الجميرا في دبي، ويجمع بين أبرز منتجي ومستخدمي البيانات للمساهمة في إطلاق مبادرات مبتكرة تساهم في تحسين نوعية البيانات الصادرة حول الصحة، والهجرة، واللاجئين، والتعليم، والدخل، والبيئة، وحقوق الإنسان، وغيرها من مجالات التنمية المستدامة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة 90% من البيانات في العالم قد استُحدثت في العامين الماضيين، وأن حجم البيانات سيرتفع بنسبة 40 في المئة سنوياً. ويتيح التوسع في مصادر البيانات الجديدة، الناجم أساساً

عن التكنولوجيات النقالة والرقمية والفضائية، فرصاً واسعة النطاق لإيجاد الحلول المبتكرة التي ينبغي دمجها مع آليات وهياكل البيانات الرسمية.

اتفاقية

وقّع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء اتفاقية مع هيئة أبوظبي للأنظمة والخدمات الذكية، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز فرص وآفاق العمل المشترك لدعم وإنجاح استضافة دولة الإمارات لمنندى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، الذي يقام برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال الفترة من 22 ولغاية 24 من شهر أكتوبر الجاري بمشاركة نخبة من القادة ومجموعة من كبار صنّاع القرار، بالإضافة إلى أكثر من 1500 خبير ومختص.

مراكز خليجية: فرصة للشراكة بين الأجهزة الإحصائية

يتيح تنظيم الدورة الثانية من منندى الأمم المتحدة للبيانات العالمي 2018 فرصة بناء علاقات مع منظمات وهيئات وشركات ومؤسسات وجامعات وخبراء من جميع أنحاء العالم، ويساهم في نشر ثقافة أهداف التنمية المستدامة 2030، وإيجاد منصة مثالية لتكثيف التعاون مع مختلف الفئات.

وأكد الدكتور فهد بن سليمان التخيفي، رئيس الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، أن المنندى الذي يشارك فيه نخبة من القادة وصنّاع القرار والمختصين في مجال البيانات والإحصاء من الفعاليات الدولية المتخصصة في علم البيانات والإحصاء على مستوى العالم أنه يُعدّ فرصة للشراكة الحقيقية بين الأجهزة الإحصائية في دول المنطقة والمنظمات ذات العلاقة.

كما يعد فرصة سانحة لمنتجي ومستخدمي البيانات لمناقشة أحدث التقنيات ذات الصلة بالمجالات الإحصائية وللمساهمة والتفاعل وتبادل الأفكار والآراء في تبني عدد من المبادرات المبتكرة التي من شأنها تطوير البيانات المؤثرة في مؤشرات التنمية المستدامة.

سعادة

وقال عثمان عبدالله العثمان، الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي المدير العام للإدارة المركزية للإحصاء بالإنابة بدولة الكويت: مما لا شك فيه أن البيانات الإحصائية هي جزء من حياتنا اليومية، وبت الناس معنّادين رؤيتها في صورها المختلفة (كالرسوم البيانية، والمعدلات والنسب المئوية والاحتمالات، المتوسطات والتوقعات)، التي تعرض من قبل المحللين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والرياضيين.

الأمم المتحدة: 90% من البيانات استُحدثت في العامين الماضيين ([الخليج](#))

2018/10/21

تحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تنطلق غداً فعاليات الدورة الثانية من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، والذي يقام على مدى ثلاثة أيام بمشاركة نخبة من القادة وصناع القرار وأكثر من 2500 خبير ومختص في مجال البيانات من أكثر 120 بلداً حول العالم .

ويكتسب المنتدى أهمية خاصة، فهو ينعقد تحت مظلة الأمم المتحدة في دبي، ويجمع بين أبرز منتجي ومستخدمي البيانات للمساهمة في إطلاق مبادرات مبتكرة تسهم في تحسين نوعية البيانات الصادرة حول الصحة، والهجرة، واللاجئين، والتعليم، والدخل، والبيئة، وحقوق الإنسان، وغيرها من مجالات التنمية المستدامة .

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة 90 في المائة من البيانات في العالم قد استُحدثت في العامين الماضيين، وأن حجم البيانات سيرتفع بنسبة 40 في المائة سنوياً. ويتيح التوسع في مصادر البيانات الجديدة، الناجم أساساً عن التكنولوجيات النقالة والرقمية والفضائية، فرصاً واسعة النطاق لإيجاد الحلول المبتكرة التي ينبغي دمجها مع آليات وهياكل البيانات الرسمية.

وتستضيف الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات لعام 2018، بدعم من شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وسيشارك في تنظيم المنتدى عدد من الشركاء، من بينهم الحكومات، والبنك الدولي، ومنظمة اليونيسف، ومجموعة باريس 21، ولجنة الإسكوا، ومؤسسة الأمم المتحدة، والعديد من منظمات وهيئات المجتمع المدني. واختارت الأمم المتحدة دولة الإمارات لاستضافة المنتدى العالمي للبيانات لعام 2018 بعد منافسة مع دول متقدمة تقدمت لاستضافة الدورة الثانية من المنتدى، منها سويسرا وفنلندا والمكسيك ودول أخرى.

عمان 23 تشرين الأول (بترا)- أكد باحثون وأكاديميون أهمية ما جاء في التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، خصوصاً فيما يتعلق بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة. وفي ندوة مشتركة بين مؤسسة عبد الحميد شومان ومؤسسة الفكر العربي (بيروت) لمناقشة تقرير التنمية الثقافية العاشر "الابتكار أو الاندثار: "البحث العلمي واقعه وتحدياته وأفاقه"، وعقدت مساء أمس الاثنين في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي بعمان، اعتبروا أن أبرز ما يتسم به التقرير؛ هو جمعه بين التشخيص والتحليل والاستشراف، وتركيزه على الصلة الوثيقة والروابط العضوية بين أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. ونبه المشاركون في الندوة التي حضرها نخبة من المثقفين والباحثين والأكاديميين، إلى ضرورة تفعيل المثقف والمبدع على الساحة الثقافية داخل المنطقة العربية وخارجها، ودوره في تفعيل الحركة الثقافية .

ولفتت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة شومان فالنتينا قسيسية، أن التقرير يمثل خطوة مهمة، كونه يؤشر على كثير من الاختلالات التي يعاني منها البحث العلمي العربي، وهو ينظر بعين الأهمية إلى ضرورة الالتفات إلى الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة .

ودعا مدير عام مؤسسة الفكر العربي الدكتور هنري العويط، لتحويل الرؤى التي رسمها التقرير إلى سياسات، وترجمة التوصيات التي صاغها خططاً واستراتيجيات، وكذلك ضرورة رعاية البحث العلمي ودعمه وتمويله وتعزيزه وتطويره، مؤكداً أهمية الإغلاء من شأن الابتكار، باعتباره حاجة ملحة وأولوية مطلقة وضمانة المستقبل. ورأى رئيس مجلس أمناء جامعة البترا الدكتور عدنان بدران، أن التقرير جاء في طابع شمولي ومتكامل يربط مخرجات البحث العلمي بالابتكار لتوليد التكنولوجيا، وربط ذلك في التنمية الشاملة المستدامة التي دعت إليها هيئة الأمم المتحدة لتحقيق أجندة تنمية العام 2030. وطالب بدران بإعادة صناعة التعليم من خلال خطاب عربي معاصر، يؤدي إلى الفكر الخلاق والخيال والاستلهام - أي الابتكار ومهارات التفكير الناقد وبناء مهارات الذكاء والتساؤل والتحليل والاستنتاج ومملكة البحث والاستقصاء ، والوصول إلى حلول جذرية للمشكلات التي نعاني منها .

واعتبر الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة أن التقرير يحمل الكثير من الأدلة المهمة، خصوصاً أن ما تمر به البلدان العربية الآن من أزمت يعود إلى فشل وقصور مزمنين في تمثيل المعرفة واستثمارها وتطويرها وإعادة إنتاجها بغية إحراز غايات التنمية الشاملة والمستدامة. ودعا الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الدكتور عمرو سلامة، إلى ضرورة مراجعة المقررات الدراسية بشكل دوري بحيث تواكب في محتواها التطورات الراهنة في العالم، من حيث أساليب التعليم والتدريب والتقييم والمعايير الراهنة في العالم .

وأشارت المدير التنفيذي لمركز الإسكوا للتكنولوجيا ريم نجداوي، إلى نتائج دراسة أجراها المركز حول التنمية المستدامة العام 2015، أظهرت أن دعم منظومة الإبداع والابتكار وتشجيع الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لا يمكن لها أن تتحقق إلا بدعم الحكومات. وخلص الأكاديمي في الجامعة الأردنية، الدكتور ضياء عرفة إلى أن المعرفة هي الطريق المحتوم إلى التنمية الشاملة، وبغير الابتكار فإن المصير الحتمي هو مواجهة الاندثار .

واختتمت الندوة مع مداخلة المدير العام لأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم الدكتور منيف الزعبي، الذي بين أن ضعف الابتكار في الدول العربية يتمثل في قلة عدد براءات الاختراع المسجلة مقارنة بدول مثل تركيا وماليزيا .

ويشار إلى أن التقرير جاء في خمسة فصول هي البحوث العلمية والتعليم العالي، ورافعة الابتكار والتنمية، والثقافة والتوجهات العلمية المتاحة، والابتكار والتطوير التكنولوجي: آليات بناء اقتصاد المعرفة، والبحوث في خدمة المجتمع، كما تضمن التقرير 25 ورقة بحثية امتدت على أكثر من 500 صفحة.

انطلاق الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 في دبي (الشعب أونلاين)

2018:10:23

دبي 22 أكتوبر 2018 /انطلقت اليوم (الاثنين) الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 في دبي بمشاركة نخبة من القادة وصناع القرار وأكثر من 2500 خبير ومختص في مجال البيانات والإحصاء من أكثر 120 بلدا حول العالم، بحسب وكالة انباء الامارات (وام).

ويشارك في تنظيم المنتدى عدد من الشركاء من بينهم البنك الدولي ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة /اليونيسف/ ، مجموعة باريس 21 /منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا /الإسكوا/ ومؤسسة الأمم المتحدة والعديد من منظمات وهيئات المجتمع المدني.

يناقش المنتدى على مدار ثلاثة أيام ومن خلال أكثر من 80 جلسة نقاشية سبل تسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة وتحسين استخدام البيانات والإحصاءات لتحقيق مستقبل أفضل للمجتمعات الإنسانية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030 بما فيها الأمن الغذائي والصحة والتعليم.

وتركز جلسات ونقاشات المنتدى على ستة محاور أساسية تشمل دعم نظم البيانات الإيكولوجية ، تهيئة بيئة مواتية لاستخدام ودمج مصادر البيانات الجديدة والتقليدية، قضايا الفئات أو المجموعات الأكثر ضعفا وعرضة للخطر استنادا إلى البيانات، رفع مستوى المعرفة الإحصائية وأهمية الاستخدام السليم للبيانات والإحصاءات لفهم ما يدور في العالم ، كيفية بناء الثقة في البيانات والإحصاءات.

ويركز المحور السادس في المنتدى على تقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه واتخاذ خطوات عملية باتجاه تنفيذ " خطة العمل العالمية لبيانات التنمية المستدامة" التي تم إطلاقها خلال فعاليات الدورة الأولى من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات والتي عقدت في مدينة كيب تاون بجنوب افريقيا.

شهد سمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بحضور سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة للبيانات 2018 الذي تستضيفه دولة الإمارات على مدى 3 أيام في الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر الجاري وذلك بمشاركة نخبة من القادة وصناع القرار وأكثر من 2500 خبير ومختص في مجال البيانات والإحصاء من أكثر 120 بلدا حول العالم.

وتستضيف الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات الدورة الثانية للمنتدى بدعم من شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. ويشترك في تنظيم المنتدى عدد من الشركاء من بينهم الحكومات والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" و"مجموعة باريس 21" و"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" ومؤسسة الأمم المتحدة والعديد من منظمات وهيئات المجتمع المدني. وتناقش الدورة الثانية من المنتدى الذي يعتبر الحدث العالمي الأبرز والأهم في هذا المجال من خلال أكثر من 80 جلسة رئيسية تفاعلية نقاشية يشارك فيها أكثر من 400 متحدث عالمي في مجال البيانات سبل تسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة وتحسين استخدام البيانات والإحصاءات لتحقيق مستقبل أفضل للمجتمعات الإنسانية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030 بما فيها الأمن الغذائي والصحة والتعليم. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة 90% من البيانات في العالم استحدثت في العامين الماضيين وأن حجم البيانات سيرتفع بنسبة 40% سنوياً. ويتيح التوسع في مصادر البيانات الجديدة الناجم أساساً عن التكنولوجيات النقالة والرقمية والفضائية فرصاً واسعة النطاق لإيجاد الحلول المبتكرة التي ينبغي دمجها مع آليات وهياكل البيانات الرسمية. وينصب تركيز نقاشات المؤتمر وجلساته على 6 محاور أساسية تشمل عدداً من الأطر التي تنظم عملية تطوير ودعم وتضافر الجهود للمنظومات الإحصائية مثل دعم نظم البيانات الإيكولوجية ودعم نظم البيانات الإيكولوجية ورفع مستوى المعرفة الإحصائية وتضافر جهود مجتمعات البيانات المختلفة وتطبيق مبادئ حوكمة البيانات وتوافر بيانات الفئات والمجموعات الأكثر ضعفاً وتقييم مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

ويركز المحور الأول على دعم نظم البيانات الإيكولوجية الواسعة من خلال مناقشة المنهجيات الجديدة لتنمية القدرات من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة لمنتجي البيانات ومستخدميها ضمن سياق أطر العمل الجديدة لأوجه الترابط والتعاون من خلال النظم الإيكولوجية للبيانات بينما يركز المحور الثاني على الابتكارات وتضافر الجهود عبر مجتمعات البيانات المختلفة من خلال تهيئة بيئة مواتية لاستخدام ودمج مصادر البيانات الجديدة والتقليدية. في حين يناقش المحور الثالث قضايا الفئات أو المجموعات الأكثر ضعفاً وعرضة للخطر استناداً إلى البيانات.. وستركز جلسات المحور على القضايا المتعلقة بتحسين توافر وجودة وفهم البيانات الخاصة.

ويناقش المحور الرابع من المنتدى البيانات ورفع مستوى المعرفة الإحصائية وأهمية الاستخدام السليم للبيانات والإحصاءات لفهم ما يدور في العالم بينما يناقش المحور الخامس كيفية بناء الثقة في البيانات والإحصاءات من خلال تطبيق مبادئ البيانات والحوكمة على مصادر البيانات الجديدة والحالية وتنفيذ مبادئ وممارسات البيانات المفتوحة في حين يركز المحور السادس على تقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه واتخاذ خطوات عملية باتجاه تنفيذ "خطة العمل العالمية لبيانات التنمية المستدامة" التي تم إطلاقها خلال فعاليات الدورة الأولى من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات والتي عقدت في مدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا.

وتشارك دولة الإمارات بخبرتها في توظيف البيانات لخدمة أهدافها التنموية عبر ستة مواضيع مهمة من بين أكثر من 100 دولة قدمت مقترحات وجلسات سيتم مناقشتها خلال المنتدى.

وتتناول الحلقة النقاشية الأولى على البيانات المفتوحة من خلال تقييم تجارب دول العالم واستعراض نجاحاتها وإخفاقاتها في هذا المجال وتقدم رؤى حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها تشكيل مستقبل البيانات المفتوحة حول العالم.

بينما تبحث الحلقة النقاشية الثانية كيفية حماية الخصوصية والاستخدام الأخلاقي للبيانات وتستعرض توظيف التكنولوجيا من أجل تحقيق المنفعة والمصلحة العامة في حين تناقش الحلقة النقاشية الثالثة “استخدام البيانات المتنقلة لحماية الفئات المستضعفة” عبر السعي إلى استكشاف الفرص الاستراتيجية والأسس التقنية لجمع بيانات الهواتف المحمولة وإعداد التقارير عنها في المناطق التي تواجه التحديات.

وتسعى الحلقة النقاشية الرابعة “علماء البيانات” إلى استكشاف مستقبل هذه المهنة والنمو المتوقع في عدد الوظائف فيها إلى جانب تأثيرها على المجتمع فيما تبحث الحلقة النقاشية الخامسة التي تقام بعنوان “محو الأمية بالبيانات” أفضل السبل التي يمكن من خلالها التغلب على هذا التحدي وإشراك أفراد المجتمع في عملية جمع البيانات.

وتركز الجلسة السادسة “أخلاقيات البيانات” من خلال استعراض أمثلة بارزة على استخدام البيانات الضخمة لتشكيل السياسة في مجالات متنوعة مثل العدالة الجنائية والأمن الوطني وكيفية تفاعل أفراد المجتمع مع أنظمة الرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية.